أشكال تفويض المرافق العامة:

تتمثل أشكال تفويض المرافق العامة المحلية وفقا للمرسوم التنفيذي 18-199 في: عقد الامتياز، عقد الوكالة المحفزة، عقد الايجار، وعقد التسيير، وذلك بحسب مستوى الخطر الذي يتحمله المفوض له (المستوى الأول: هو الحالة التي لا يتحمل فيها المفوض له أي خطر، والمستوى الثاني: هو الحالة التي يتحمل فيها المفوض له جزءا من الخطر، أما المستوى الثالث: هو الحالة التي يتحمل فيها المفوض له كل الخطر)، بالإضافة إلى مستوى رقابة السلطة المفوضة قصد الحفاظ على مبادئ تسيير المرفق العام وتتمثل في (المستوى الأول: هو الحالة التي تمارس فيها السلطة رقابة كلية على المرفق العام عندما تحتفظ بإدارته، والمستوى الثاني: هو الحالة التي تمارس فيها السلطة المفوضة رقابة جزئية على المرفق العام عندما يتولى المفوض له الإدارة والتسيير).

أولاً: الامتياز

وهو عقد بموجبه يتم السماح للمفوض له إما إنجاز منشآت أو اقتناء ممتلكات ضرورية لإقامة المرفق العام واستغلاله وإما تعهد له فقط باستغلال المرفق العام. ويتميز هذا النوع من التفويضات بما يلي:

أ- شروطه:

- يتكون من السلطة المفوضة وهي خاضعة للقانون العام وصاحب الامتياز أو المفوض له وهو شخص معنوي عام أو خاص خاضع للقانون الجزائري.
- يتقاضى المفوض له مقابل مالي من الجمهور نظيرا للاستفادة من خدمات المرفق العام.
- عقد محدد المدة بثلاثين {30} سنة كحد أقصى، مع إمكانية التمديد لأربع {4} سنوات ولمرة واحدة فقط، وهذا بموجب ملحق وبطلب من السلطة المُفَوَّضة على أساس تقرير معلل لإنجاز استثمارات مادية لم تنص عليها الاتفاقية.
- يحق للسلطة العمومية المُفَوَّضة استرجاع المرفق العام بعد نهاية المدة، وتتحول لأملاك الدولة.
- مستوى الخطر هو المستوى الثالث لأن المفوض له يمول كلياً إقامة المرفق العام وتجهيزه بالممتلكات الضرورية، وحتى في حالة الاستغلال فقط يتحمل أيضاً كل المخاطر التجارية والمخاطر الصناعية وأعباء التشغيل.
- يقوم المستفيد من الامتياز باستغلال المرفق العام باسمه وتحت مسؤوليته تحت المراقبة الجزئية للسلطة المُفَوَّضة.

ثانياً: الوكالة المحفزة

وهي عقد تقوم بموجبه السلطة المُفَوَّضة بتفويض تسيير أو تسيير وصيانة مرفق عام إلى المفوض له حيث يقوم المفوض له باستغلال المرفق العام لحساب السلطة المُفَوَّضة التي تمول بنفسها إقامة المرفق العام وتحتفظ بإدارته.

العناصر الأساسية للوكالة المحفزة:

- يتكون من السلطة المُفَوَّضة وهي خاضعة للقانون العام والمفوض له وهو شخص معنوي عام أو خاص خاضع للقانون الجزائري.
- محلها هو تسيير أو تسيير وصيانة المرفق العام مقابل تعريفات يتم الاتفاق عليها من الطرفين وتحويل إلى حساب السلطة المُفَوَّضة.
- تدفع السلطة المفوضة مقابل مالي إلى المفوض له ويتكون من:

- أقرت تدفيع السلطة المفوضه إلى المفوض له في شكل منحة تحدد بنسبة مئوية من رقم الأعمال مهما كانت النتائج المالية للمرفق العام.

- مكافأة إنتاجية عندما يحقق المرفق العام نجاحا في حصيلته المالية وحصه من الأرباح عند الاقتضاء.

- وتحدد السلطة المفوضه بالاشتراك مع المفوض له التعريفات المحصلة من المرتفقين لحساب السلطة المفوضه.

- الوكالة المحفزة محددة المدة بعشر {10} سنوات كحد أقصى، مع إمكانية التمديد سنتين {2} مرة واحدة فقط، وهذا بموجب ملحق وبطلب من السلطة المفوضه، على أساس تقرير معلل لإنجاز استثمارات مادية لم تنص عليها الاتفاقية¹.

- السلطة المفوضه تتحمل جزء كبير من مسؤولية ومخاطر التسيير مع تحمل المفوض له جزء من المسؤولية ولاسيما أنه يتولى التسيير أو التسيير والصيانة، مستوى الخطر في الوكالة المحفزة هو المستوى الثاني، لأن المفوض له معرض لمخاطر تجارية تخص الإيرادات، ومخاطر صناعية تخص أعباء الاستغلال والنفقات المتعلقة بتسيير المرفق العام.

- يقوم المفوض له في الوكالة المحفزة بتسيير أو تسيير وصيانة المرفق العام لحساب السلطة المفوضه التي تحتفظ بالإدارة، ويكون المفوض له تحت الرقابة الكلية للسلطة المفوضه.

ثالثا: الإيجار

تعهد السلطة المفوضه إلى المفوض له تسيير مرفق عام وصيانته مقابل إتاوة سنوية يدفعها المفوض إلى السلطة المفوضه، ويتصرف المفوض في تسيير المرفق العام لحسابه وتحت مسؤوليته

إن إنشاء المرفق العام في هذه الحالة تتولاه السلطة المفوضه، ويتميز هذا النوع من التفويضات ب:

عناصر العقد

- يتكون من السلطة المفوضه وهي خاضعة للقانون العام والمفوض له وهو شخص معنوي عام أو خاص خاضع للقانون الجزائري.

- يتمثل محل الإيجار في تسيير مرفق عام وصيانته.

- يدفع المفوض له إتاوة سنوية للسلطة المفوضه مقابل الحصول على تسيير المرفق العام المعني.

- يستغل المفوض له المرفق العام بتحصيل الأتاوى من مستعملي المرفق العام.

- من يقوم بإنشاء المرفق العام هو السلطة المفوضه وبتمويلها.

- محدد المدة بخمسة عشر {15} سنة كحد أقصى، مع إمكانية التمديد ثلاث {3} سنوات مرة واحدة فقط، وهذا

بموجب ملحق وبطلب من السلطة المفوضه، على أساس تقرير معلل لإنجاز استثمارات مادية لم تنص عليها الاتفاقية.

1 - المادة 55 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199.

- يصنف الإيجار في المستوى الثالث من حيث تحمل الخطر، وفقا للمادة 54 من المرسوم التنفيذي 18-199 رغم عدم مشاركة المفوض له في تمويل المرفق العام وإنشائه، ويعمل المفوض له لحسابه الشخصي ويتحمل مسؤولية وتبعات تسييره للمرفق العام .
- يقوم المفوض له في الإيجار بتسيير وصيانة المرفق العام لحسابه ويتحمل عن ذلك كامل المسؤولية، ويكون المفوض له تحت الرقابة الكلية للسلطة المفوضة.

رابعاً: التسيير

- وهي عقد تقوم بموجبه السلطة المفوضة بتفويض تسيير المرفق العام أو تسيير وصيانة مرفق عام إلى المفوض له حيث يقوم المفوض له باستغلال المرفق العام لحساب السلطة المفوضة، بدون أن يتحمل المفوض له أي خطر.
- عناصره:

- يتكون من السلطة المفوضة وهي خاضعة للقانون العام والمفوض له وهو شخص معنوي عام أو خاص خاضع للقانون الجزائري.
- هو تسيير أو تسيير وصيانة المرفق العام مقابل تعريفات يتم الاتفاق عليها من الطرفين وتحول إلى حساب السلطة المفوضة.
- تدفع السلطة المفوضة مقابل مالي إلى المفوض له ويتكون من:
 - أجر ثابت تدفعه السلطة المفوضة إلى المفوض له في شكل منحة تحدد بنسبة مئوية من رقم الأعمال مهما كانت النتائج المالية للمرفق العام.
 - مكافأة إنتاجية.
 - تحتفظ السلطة المفوضة بالأرباح.
 - وتحدد السلطة المفوضة وحدها التعريفات المحصلة من المرتفقين لحسابها.
 - محدد المدة بخمس {5} ولا يمكن تجاوزها.
- مع إمكانية التمديد لسنة واحدة للتسيير ولجميع أشكال التفويض الأخرى أيضا {الامتياز، الإيجار، الوكالة المحفزة} وهذا بموجب ملحق وبطلب من السلطة المفوضة، على أساس تقرير معلل لحاجات استمرارية المرفق العام، مع الإشارة أن التمديد المعلل بحاجات استمرارية المرفق العام لمدة سنة معنية به أيضا أشكال التفويض الأخرى أيضا.
- السلطة المفوضة كل مسؤولية ومخاطر التسيير مع عدم تحمل المفوض له أي مسؤولية، حتى وهو يتولى التسيير أو التسيير والصيانة، مستوى الخطر في التسيير هو المستوى الأول، لأنه لا يمول إنجاز المرفق العام ولا يتحمل أي خطر.
- يقوم المفوض له في التسيير بتسيير أو تسيير وصيانة المرفق العام لحساب السلطة المفوضة التي تحتفظ بالإدارة، ويكون المفوض له تحت الرقابة الكلية للسلطة المفوضة.